



جمهورية مصر العربية  
مجلس النواب



دور الانعقاد العادي الثاني

اللجنة المشتركة

من

لجنة الشؤون الاقتصادية

ومكتب لجنة الشؤون الإفريقية

السيد المستشار الدكتور/ حنفي جبالي

رئيس مجلس النواب

تحية طيبة، وبعد. فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الإفريقية، عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠٢١، بالموافقة على قرار مجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي رقم ٢٠٢٠/٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ بشأن تخصيص أسهم رأس مال البنك في إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم المتاحة للاكتتاب خلال الفترة المنتهية في ٣١ مايو ٢٠٢٠، وأداة اكتتاب جمهورية مصر العربية في إطار الزيادة العامة السادسة لرأس مال البنك، رجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارت اللجنة المشتركة السيد النائب/ أبانوب عزت مقررًا أصليًا، والسيد النائب / كمال الدين شافعي مقررًا احتياطيًا، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس اللجنة المشتركة

٢٠٢١/١٠/١٧

م. أحمد سمير صالح

## تقرير

### اللجنة المشتركة

#### من

#### لجنة الشؤون الاقتصادية

#### ومكتب لجنة الشؤون الإفريقية

#### عن

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠٢١ بالموافقة على قرار مجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي رقم ٢٠٢٠/٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ بشأن تخصيص أسهم رأس مال البنك، في إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم المتاحة للاكتتاب خلال الفترة المنتهية في ٣١ مايو ٢٠٢٠، وأداة اكتتاب جمهورية مصر العربية في إطار الزيادة العامة السادسة لرأس مال البنك**

-----

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ٢٦ من يوليو سنة ٢٠٢١ إلى لجنة مشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون الإفريقية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠٢١ بالموافقة على قرار مجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي رقم ٢٠٢٠/٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ بشأن تخصيص أسهم رأس مال البنك، في إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم المتاحة للاكتتاب خلال الفترة المنتهية في ٣١ مايو ٢٠٢٠، وأداة اكتتاب جمهورية مصر العربية في إطار الزيادة العامة السادسة لرأس مال البنك.

فعدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لنظره بذات التاريخ، وقد حضره ممثلاً عن الحكومة كلاً من:

#### عن البنك المركزي المصري:

السيدة الأستاذة/ أماني إسماعيل (مدير عام العلاقات والاستثمارات الخارجية).

#### عن وزارة المالية:

الأستاذ/ جمال سويلم (مستشار بقطاع التمويل).

وقد سبق للجنة المشتركة أن أعدت تقريراً عن القرار سالف الذكر خلال دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني ولم يتسن عرضه على المجلس الموقر، ثم عدت اللجنة المشتركة اجتماعاً آخر لاستكمال نظره بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٧.

نظرت اللجنة المشتركة القرار المشار إليه ومذكرته الإيضاحية<sup>(١)</sup>، كما اطلعت على تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية<sup>(٢)</sup>، والخاص بطريقة إقرار القرار المعروض، والذي انتهى إلى أن القرار لا يتضمن ما يخالف الدستور طبقاً لحكم المادة ١٥١ من الدستور، والمادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية للمجلس.

(١) مرفقة بالتقرير.

(٢) نظره المجلس ووافق عليه في جلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٦.

واستعادت اللجنة المشتركة نظر الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، وفي ضوء ما دار في اجتماعيها من مناقشات، وما أدلت به الحكومة من إيضاحات قررت اللجنة الاكتفاء بما انتهت إليه، تورد اللجنة المشتركة تقريرها مبوباً على النحو التالي:

## مقدمة.

أولاً: الهدف من القرار المعروض.

ثانياً: أهم الاحكام الواردة بالقرار.

ثالثاً: رأي اللجنة المشتركة.

## مقدمة:

يعتبر التكامل الاقتصادي مع الدول الأفريقية من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى إليها مصر، خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو لاستعادة علاقاتها ومكانتها في أفريقيا، حيث يعتمد الدور المصري في القارة على الرصيد المتراكم للعلاقات المصرية الأفريقية على مدار العقود الماضية، منذ أن لعبت مصر دوراً بارزاً في دعم حركات التحرر الوطني الأفريقي وتصفية الاستعمار، ومن ثم فإنه من الضرورة في الاستمرار في العمل على توطيد العلاقات ودفع سبل التعاون في كافة المجالات وبشكل خاص المجال الاقتصادي، كما تعتبر مصر من الدول الأولى التي وقعت على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الأفريقي وانضمت لعضويته سنة ١٩٦٤، بالإضافة إلى تشكيل لجان مشتركة وعقد اتفاقيات ثنائية مع العديد من دول القارة بصفة مستمرة.

ويتألف بنك التنمية الأفريقي من ثلاثة كيانات هي: البنك الأفريقي للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، وصندوق نيجيريا الائتماني، وينتهج بنك التنمية الأفريقي نفس الرسالة التي تتبناها مجموعة البنك الدولي وهي تشجيع التنمية المستدامة إلا أن الفرق الأساسي بين المؤسستين هو أن بنك التنمية الأفريقي يقصر نشاطه على القارة الأفريقية.

وقد أنشئ بنك التنمية الأفريقي عام ١٩٦٤ كبنك إقليمي متعدد الأطراف، ومقره الحالي في تونس العاصمة. ويتمثل دور البنك في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية من خلال تمويل المشروعات والبرامج الائتمانية وتقديم المساعدات العينية والدعم الهيكلي وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية في تلك الدول. وتتكون الموارد المالية للبنك من اكتتابات الدول الأعضاء في رأس المال، والاحتياطيات، والأموال التي يحصل عليها من خلال الاقتراض من أسواق المال العالمية، الإيرادات التي يحصل عليها البنك من القروض التي يقدمها للدول الأعضاء وعائد استثماراته.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء بالبنك حالياً ٧٩ دولة (عدد الدول الأفريقية ٥٣ دولة، وعدد الدول الغير أفريقية ٢٦ دولة).

كانت دول منطقة شمال أفريقيا على مر السنوات الماضية من الدول التي تحصل على أعلى قيمة تمويل من البنك، حيث وصلت نسبة القروض التي حصلت عليها مجموع دول شمال أفريقيا المقترضة وهي الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس خلال الخمسة أعوام السابقة حوالي ٣١% من إجمالي نشاط بنك التنمية الأفريقي، و٦٨% من إجمالي ما صرفته نافذة البنك المسؤولة عن الإقراض الموجه إلى الدول متوسطة الدخل.

## أولاً. الهدف من القرار المعروض:

يهدف القرار إلى قيام مجلس المديرين لبنك التنمية الأفريقي بتخصيص ٧١٣٣ سهماً جديداً من أسهم رأس مال البنك لجمهورية مصر العربية، وقد قبلت حكومة جمهورية مصر العربية هذا التخصيص، وبناءً عليه تكتتب في عدد ٧١٣٣ سهماً، بحيث تتكون من ٤٢٨ سهماً مدفوعاً و ٦٧٠٥ سهماً قابلاً للاستدعاء وذلك طبقاً لأحكام قرار مجلس المديرين الصادر في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠.

## ثانياً: أهم الاحكام الواردة في القرار:

أصدر مجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي قراراً برقم ٢٠٢٠/٢١ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ بشأن تخصيص أسهم رأس مال البنك في إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم المتاحة للاكتتاب خلال الفترة المنتهية في ٣١ مايو ٢٠٢٠ وتضمن قرار بنك التنمية الإفريقي رقم ٢٠٢٠/٢١ ما يلي:

### ١- رأس مال البنك المصرح به

- تخصيص عدد ١٢٣٧٥١ سهم للاكتتاب أمام عدد من الدول الاقليمية الأعضاء في إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم المعمول بها في البنك، وذلك لكونها أسهم مسقطه عن الدول الأعضاء في إطار الزيادة العامة السادسة لرأس مال البنك.
- تبلغ المساهمة الإجمالية الحالية لجمهورية مصر العربية في رأس مال بنك التنمية الإفريقي ٣٧٨٣٦٩ سهم بقيمة إجمالية تعادل نحو ٥ مليار دولار أمريكي، وبما يمثل نحو ٥,٦٠٨% من إجمالي مساهمات الدول الإقليمية الأعضاء في البنك.

### ٢- الاكتتاب

- وفقاً لقواعد تحويل ملكية الأسهم المعمول بها في بنك التنمية الإفريقي، يتم تخصيص الأسهم المتاحة للاكتتاب أمام الدول الإقليمية الأعضاء بالبنك (٢٣٧٥١ سهم) على النحو التالي:
  - أ. تخصيص على أساس ٦٠% من الأسهم (٧٤٢٥٠ سهم)، ويتم الاكتتاب فيها وفقاً لنظام النسبة والتناسب، أي نسبة مساهمة الدولة العضو في إجمالي المساهمات في رأس مال البنك.
  - ب. تخصص ال ٤٠% المتبقية من الأسهم (٤٩٥٠٠ سهم)، يتم الاكتتاب فيها وفقاً لمؤشر المشاركة، أي نسبة مساهمة الدول العضو في رأس مال البنك وحجمها الاقتصادي النسبي في ضوء حصتها في صندوق النقد.

- طبقاً لجدول التخصيص النهائي للأسهم المرفق بالقرار، يبلغ عدد الأسهم المتاحة أمام مصر للاكتتاب ٧١٣٣ سهم تتكون من:

- أسهم مدفوعة: عددها ٤٢٨ سهم تبلغ قيمتها الإجمالية ما يعادل نحو ٦,٤ مليون دولار أمريكي تسدد على قسطين متساويين بالدولار الأمريكي تبلغ قيمة القسط الواحد ما يعادل ٣,٢ مليون دولار أمريكي، ويستحق سداد القسط الأول منها في موعد غايته ١ مارس ٢٠٢١، ويستحق سداد القسط الثاني في موعد غايته ٢٠٢١/١١/٢.

- أسهم قابلة للاستدعاء: عددها ٦٧٠٥ سهماً تمثل نسبة ٩٤% من الأسهم المخصصة.
- طبقاً للقرار، تنظم قواعد نقل ملكية الأسهم بينك التنمية الأفريقي - المعمول بها وقت التخصيص - الأسهم المنشئة طبقاً للقرار.
- يصبح اكتتاب جمهورية مصر العربية سارياً عند استكمالها جميع المتطلبات القانونية الداخلية اللازمة لسريان الاكتتاب وإيداع أداة اكتتابها لدى البنك.

### ثالثاً. رأى اللجنة المشتركة:

تري اللجنة المشتركة أن هذا القرار يعمل على ترسيخ المكانة المتميزة لجمهورية مصر العربية في بنك التنمية الأفريقي والمحافظة عليها والتي دامت على مدى أكثر من ٥٠ عاماً منذ إنشاء البنك وحتى الآن، باعتبار مصر من الدول المؤسسة له وأكبر ثاني دولة اقليمية مساهمة في رأس ماله، وبغرض الاحتفاظ بقوتها التصويتية وبالمقعد الدائم لها في مجلس إدارة البنك.

واللجنة المشتركة توافق على القرار المعروض، وترجو المجلس الموقر الموافقة على ما رأت

وعلى القرار الآتي:

" ووفق على قرار مجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي رقم ٢٠٢٠/٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ بشأن تخصيص أسهم رأس مال البنك في إطار قواعد تحويل ملكية الأسهم المتاحة للاكتتاب خلال الفترة المنتهية في ٣١ مايو ٢٠٢٠، وأداة اكتتاب جمهورية مصر العربية في إطار الزيادة العامة السادسة لرأس مال البنك، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق "

رئيس اللجنة المشتركة

م. أحمد سمير صالح